أبدوا تخوفهم من وجود محاولات للعبث بالدستور

نواب سابقون وكتّاب في بيان مشترك: رفع الحصانة عن المسلم محاولة لتفريغ الدستور

أصدر نواب سابقون، وكتاب وناشطون سياسيون بيانا صحافيا بينوا فيه رفضهم رفع الحصانة البرلمانية عن النائب د.فيصل المسلم، معتبرين ذلك محاولة لتفريغ الدستور، وجاء في البيان:

شهد الشهر الجاري احتفال الكويت بالذكرى الثامنة والأربعين لصدور دستور دولة الكويت وكانت الاحتفالات الشعبية مسطرة الحدث برفضها أي عبث بالدستور أو نصوصه من خلال تنقيحه، ولم تتوقف محاولات العبث بالدستور رغم مرور ما يزيد على أربعة عقود منذ بدء العمل به واعتباره نظاما لدولة الكويت والحكم والشعب.

لقد بدأت المحاولة الأولى في تزوير انتخابات مجلس الأمة لعام 1967م وتبعها انقلاب على الدستور في عام 1976م، ثم جاءت محاولة تنقيح الدستور عام 1981 م، أعقبها انقلاب آخر عام 1986 ورغم كل تلك المحاولات لضرب الدستور إلا أن الفشل كان نتيجة حتمية لتلك المحاولات لوأد الدستور، وذلك لما قدمه الكويتيون من تضحيات كبيرة في سبيل الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم.

وبعد ما عجزت تلك الأيادي العابثة عن المساس بنصوص الدستور ها هي تحاول اليوم تفريغ الدستور من محتواه ونزع روحه ومقاصده، وذلك عبر ضربه بمواد قانونية هي أقل في قيمتها وحجتها من مواد الدستور الذي يعتبر المظلة العليا لجميع القوانين، فلا يجوز تبني أو تأييد أو حماية قانون لا ينسجم مع مواد الدستور نصا وروحا بل يعارضه وينقضه.

إن محاولة تفريغ الدستور من محتواه تتم اليوم عبر رفع الحصانة عن النائب الدكتور فيصل المسلم بسبب عرضه لشيك يعود لرئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح قام بصرفه إلى أحد نواب مجلس الأمة أثناء فترة عضويته تحت قبة البرلمان، ومحاسبة النائب فيصل المسلم لقول أو فعل قام به تحت قبة البرلمان هو انتهاك صريح وصارخ لنص المادة (108) التي تقول نصا ان: «عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في المجلس أو لجانه» ثم تأتي المادة (110) من الدستور مؤيدة لأختها المادة السابقة وقاطعة أي تأويل وسادة لكل ثغرة تمنع النائب من أداء واجبه الرقابي بكل حرية إذ تقول ان: «عضو مجلس الأمة حر فيما يبديه من الآراء والأفكار بالمجلس أو لجانه، ولا تجوز مؤاخذاته عن ذلك بحال من الأحوال».

إن سقوط المادتين الدستوريتين (108) و(110) يعني بكل وضوح سقوط الشق الرقابي لمجلس الأمة وتعطيله، وسلب عضو مجلس الأمة حق المحاسبة والمراقبة وهو إعلان بسقوط سلطة دستورية وتغييب حق الأمة في المشاركة السياسية ومصادرة حقها في الحكم.

هذا المسعى في إسكات ممثلي الأمة ومصادرة حقهم في المراقبة والمحاسبة يحدث في ظل سياسة ومنهج أصبح متبعا من قبل رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح، فرئيس الوزراء وحكومته اليوم يستخدمون القانون لملاحقة خصومه السياسيين من كتاب رأي وناشطين سياسيين فها هو المحامي محمد عبد القادر الجاسم يقبع في السجن وكذلك الأمين العام السابق للتحالف الوطني الديموقراطي خالد الفضالة يواجه القضية المرفوعة ضده من قبل رئيس الوزراء وكذلك الكاتب محمد الوشيحي يلاحق حتى خارج حدودنا الوطنية، كل هؤلاء وغيرهم ذنبهم وجريمتهم أنهم يعارضون سياسات رئيس الوزراء، وقدرة رئيس الوزراء تكونت بسبب ضمانه للأغلبية النيابية التي أصبحت محسوبة على حكومة الرئيس ناصر المحمد أكثر من كونها محسوبة على الأمة وممثلة لها.

إن المسؤولية التاريخية تقع على عاتقنا نحن الأمة، فنحن من اخترنا ممثلينا في انتخابات مجلس الأمة 2009م ونحن من نتحمل نتيجة مواقفهم كما نتحمل واجب محاسبتهم، وعلينا تقع مسؤولية الدفاع عن دستور دولة الكويت ولنبدأ ذلك بحضور جلسة مجلس الأمة المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق 2010/11/30م، ولا ننتهي من دورنا إلا بوصول أغلبية برلمانية تعيد للأمة دورها وتوقف يد كل عابث بدستور الأمة وحقها وحريتها.

أعضاء مجلس الأمة، لقد أقسمتم على حماية الدستور فهل ستوفون بالقسم أم تنكثون به؟

هذا ما سوف تعرفه الجموع الشعبية عندما تقوم بملء قاعة عبدالله السالم، فموعدنا في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء في قاعة عبدالله السالم حتى نعرف إجابتكم عن سؤالنا.

د.فيصل المسلم

الموقعون على البيان:

- النائب السابق والمحامي/ مشاري محمد العصيمي
- النائب السابق/ فهد صالح الخنة
- النائب السابق/ عبدالله عكاش
- سجين الرأي/ محمد عبدالقادر الجاسم (من السجن العمومي)
- عضو المجلس البلدي السابق/ خليفة مساعد الخرافي
- الكاتب أحمد الديين
- د.سند الفضالة
- الكاتب محمد الوشيحي
- أ.د. نجاة عبدالقادر الجاسم
- الكاتب حسن العيسى
- فهيد الهليم (عضو في الحركة السلفية)
- الكاتب سعد العجمي
- المحامي عبدالله الأحمد
- الكاتب سعود العصفور
- المحامي فيصل اليحيى
- الكاتب طارق نافع المطيري
- جاسم العبدلي
- خالد الفضالة (الأمين العام السابق للتحالف الوطني الديموقراطي)
- أنور الرشيد
- داهم القحطاني
- عبدالله مجعد المطيري
- عبدالعزيز عصام العتيبي
- د.تركي سطام المطيري
- د.عبيد الوسمي
- د. ثقل سعد العجمي
- يوسف عبدالمحسن الصبيح
- عبدالمحسن زيد الهزاع
- فايز سالم النشوان
- وليد صالح الشعلان
- مشاري عادل الشويب
- حمد عبدالرحمن العليان
- خالد ابراهيم العلي
- بدر بن غيث
- محمد ناصر النويبت
- مشاري أحمد الحبيتر
- المحامي الحميدي السبيعي
- د.مشاري خليفة العيفان
- د.علي الطراح
- محمد الرويحل الشمري
- رحيل الثنيان
- د.فوزي الخواري
- د.عبداللطيف الصريخ
- المحامي عدنان صالح العبيد
- الكاتب زايد الزيد
- د.سعد بن طفلة
- د.محسن أبل حسن صادق
- د.فارس مطر الوقيان
- ناصر العبدلي (رئيس جمعية تنمية الديموقراطية)
- المحامي عبدالعزيز العفيصان
- المحامي جابر الضبيعي
- عبدالوهاب عبدالعزيز الدعيج
- المحامي جمال اليوسف
- المحامي مبارك الطشه
- المحامي فايز مساعد الضفيري
- المحامي محمد المعتوق
- المحامي عامر الشحومي
- المحامي بدر السليم
- المحامية دينا العبيد
- المحامي فايز الرميح
- المحامي صالح القحطاني
- أ.هديل محمد العنزي
- المحامي صالح بوهادي
- المحامي عبداللطيف الكندري
- المحامي جابر الغريب
- المحامي حسين الحردان
- المحامي عبدالله الزامل
- عبدالله الشمروخ
- عيسى عوض المطيري
- بدر لؤي البدر
- يوسف عادل الوزان
- د. عبدالله النفيسي
- سعد نايف المطيري
- الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة
- القائمة المستقلة في جامعة الكويت
- القائمة المستقلة في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا
- قائمة الوسط الديموقراطي في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا
- قائمة 1962 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا
- الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت
- أعضاء الهيئة الإدارية بالاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الولايات المتحدة الأميركية

«التجمع السلفي»: سنصوّت ضد رفع الحصانة عن المسلم

أصدر التجمع الإسلامي السلفي بيانا بمناسبة نظر مجلس الأمة اليوم في طلب رفع الحصانة عن النائب د.فيصل المسلم جاء فيه: اطلع التجمع الإسلامي السلفي على موضوع رفع الحصانة وقد تبين له ان محور الطلب يدور حول ما طرحه النائب د.فيصل المسلم تحت قبة البرلمان، وحسب المادتين 108 و110 من الدستور فإن عضو مجلس الأمة غير مؤاخذ على ذلك بأي حال من الأحوال ولا سلطان لأي هيئة أو جهة عليه في عمله في المجلس ولجانه.

والتجمع يرى انه لا يجوز وفق الدستور رفع الحصانة او التحقيق او المحاكمة لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة تجاه ما يطرحه داخل البرلمان، وعليه فإن أعضاء التجمع الإسلامي السلفي سيصوتون ضد رفع الحصانة عن النائب د.فيصل المسلم وبهذه المناسبة فإن التجمع يؤكد على وجوب الالتزام بنص المادتين 88 و134 من اللائحة واللتين تنصان على انه في حال الحديث او الاستجواب ألا يتضمن ذلك اية عبارات غير لائقة وفيها مساس بكرامة الأشخاص والهيئات، كما يذكر النواب بان الالتزام بأحكام الدستور واللائحة هو الأصل في العمل البرلماني.

إتحاد مصارف الكويت

KBA Kuwait Banking Association

إعلان من اتحاد مصارف الكويت

عملاً بأحكام القانون رقم (51) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية في شأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار ، يود اتحاد مصارف الكويت أن يعلن عن استمرار البنوك المحلية في تلقى طلبات عملائها من المواطنين الراغبين في الاستفادة من هذا القانون .

وتعريفاً لهؤلاء العملاء بالإجراءات الواجب اتباعها لهذا الغرض ، يود الاتحاد أن يسترعي عنايتهم إلى ما يلي :

أولاً- المستندات المطلوبة للاستفادة من الصندوق :

(1) صورة البطاقة المدنية للعميل ، مع إبراز البطاقة المدنية الأصليه
(2) مستندات المديونية المتعثرة المطلوب تسويتها والقائمة على العميل - كما في 2009/12/31 - للجهات الدائنة (البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي) .
(3) المستندات المؤيدة للوضع المالي للعميل كما في تاريخ تقديمه طلب التسوية ، وبما يُظهر دخله الشهري الذي يشمل راتبه الشهري الإجمالي أو معاشه التقاعدي وأية إيرادات أخرى ، وكذلك التزاماته الشهرية لكافة الجهات الدائنة المشار إليها آنفاً ، بالإضافة إلى ما قد يكون عليه من التزامات مالية شهرية تتعلق بنفقة وأحكام قضائية واجبة النفاذ ، وأقساط تجاه بنك التسليف والادخار أو المؤسسة العامة للرعاية السكنية و المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وأية أقساط شهرية مستحقة لأي من الجهات الحكومية .
(4) بيان بأرقام وموضوع الدعاوى المقامة على العميل من قبل الجهات الدائنة (إن وجدت).
(5) بيان بأرقام وموضوع الدعاوى المقامة من العميل على أي من الجهات الدائنة (إن وجدت) .
(6) ما يطلبه البنك المدير من مستندات أخرى في هذا الشأن .

ثانياً- مقار استقبال طلبات التسوية :

تتلقى البنوك طلبات التسوية في مقار فروعها المبينة قرين كل منها فيما يلي :

بنك الكويت الوطني	البنك التجاري الكويتي	بنك الخليج	البنك الأهلي الكويتي	بنك برقان	بيت التمويل الكويتي	البنك الأهلي المتحد	بنك بوبيان
الفرع الرئيسي (العاصمة)	الفرع الرئيسي (العاصمة)	الفرع الرئيسي (العاصمة)	الفرع الرئيسي (العاصمة)	الفرع الرئيسي (العاصمة)	مبنى قطاع تكنولوجيا المعلومات بالمنطقة التجارية الحرة (العاصمة)	الفرع الرئيسي (العاصمة)	فرع العالمية بمجمع مريم (حولي)
فرع الجابرية القديم (حولي)	فرع سلوى (حولي)	فرع الدعية (العاصمة)	فرع الصباح (العاصمة)	فرع حولي- شارع بيروت (حولي)	فرع الشعب (حولي)		
فرع جنوب السرة (حولي)	فرع النعيم (الجهراء)	فرع جنوب السرة (حولي)	فرع الجابرية (حولي)	فرع حولي - شارع تونس (حولي)	فرع صباح السالم المصرية (مبارك الكبير)	فرع بنك الكويت الدولي	فرع بنك الكويت والبحرين والكويت
فرع صبحان (مبارك الكبير)	فرع صباح السالم(مبارك الكبير)	فرع الرقة (الأحمدي)	فرع الجهراء ١ (الجهراء)	فرع الجهراء - تيماء (الجهراء)	فرع القصر المصرية (الجهراء)		
فرع مبارك الكبير (مبارك الكبير)	فرع شرق الأحمدي(الأحمدي)	فرع الفحاحيل ١ (الأحمدي)	فرع الفحاحيل (الأحمدي)	فرع الجهراء - الخيمة مول (الجهراء)	مبنى القطاع التجاري بالضجيج (الفروانية)	الفرع الرئيسي (العاصمة)	الفرع الرئيسي (العاصمة)
فرع جليب الشيوخ (الفروانية)	فرع الرابية(الفروانية)	فرع الجهراء ٢ (الجهراء)	فرع خيطان (الفروانية)	فرع أسواق القرين (مبارك الكبير)	فرع القطاع التجاري الأحمدي(الأحمدي)		
فرع الواحة (الجهراء)				فرع الفروانية (الفروانية)			
فرع هديه (الأحمدي)				فرع الفحاحيل (الأحمدي)			

ثالثاً- أوقات استقبال العمـــلاء :

من الخامسة مساءً وحتى السابعه مساءً ، وذلك فيما عدا أيام الخميس و الجمع والسبت والعطلات الرسمية.

رابعاً- طلبات التسوية وطريقة تقديمها :

(1) يمكن للعميل الحصول على نموذج طلب التسوية المتوفر في أفرع البنوك السالف ذكرها ، وعليه ملء بياناته ، وأن يرفق به كافة المستندات المبينة آنفاً ، وتقديم الطلب مشفوعاً بمستنداته إلى البنك المدير خلال الأوقات المحددة في هذا الإعلان لاستقبال العملاء ، علماً بأن نموذج طلب التسوية منشور على الموقع الالكتروني لاتحاد مصارف الكويت www.kba.com.kw .
(2) على العملاء المتقدمين بطلبات التسوية خلال **شهر ديسمبر** مراعاة التوزيع الهجائي لأسمائهم وفقاً للجدول الموضح في هذا الاعلان .
(3) سوف يتم إعادة التوزيع الهجائي للشهور التالية خلال الفترة المحددة - قانوناً - لتقديم طلبات التسوية مع النشر عنه في الصحف اليومية قبل بداية كل شهر .
(4) يتقدم العميل بطلب التسوية للبنك المدير وهو البنك التقليدي الدائن له بأكبر قدر من المديونية القائمة على العميل المتعثر و يكون **البنك المدير هو بيت التمويل الكويتي** إذا كانت المديونية **تعود فقط لشركات الإستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية**. أما إذا كانت المديونية أو جزء منها يعود لشركة استثمار تقليديه يكون البنك المدير هو أحد البنوك التالية وفقاً لتوزيع العملاء بحسب الحروف الهجائية .

- بنك الكويت الوطني : للعملاء الذين تبدأ اسماؤهم من حرف (أ) وحتى حرف (ج)
- بنك الخليج : للعملاء الذين تبدأ اسماؤهم من حرف (ح) وحتى حرف (س)
- البنك التجاري الكويتي : للعملاء الذين تبدأ اسماؤهم من حرف (ش) وحتى حرف (ع)
- البنك الأهلي الكويتي : للعملاء الذين تبدأ اسماؤهم من حرف (غ) وحتى حرف (ل)
- بنك برقان : للعملاء الذين تبدأ اسماؤهم من حرف (م) وحتى حرف (ي)

التوزيع الهجائي للأسماء
ديسمبر 2010

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء
			1
			هـ و ي
5	6	7	8
أ ب ت	ث ج ح		خ ر ز س
12	13	14	15
ش ص ض ط	ظ ع غ ف	ق ك ل م	ن هـ و ي
19	20	21	22
أ ب ت	ث ج ح	خ د ذ	ر ز س ش
26	27	28	29
ص ض ط	ظ ع غ ف	ق ك ل م	ن هـ و ي

خامساً- بعض الإيضاحات :

(1) الفترة المحددة - قانوناً - لتقديم طلبات التسوية هي ستة أشهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية في 2010/9/1 ، وبتوجب على العميل تقديم طلب التسوية خلال هذه الفترة ، وإلا سقط حقه في الإستفادة من هذا القانون .
(2) أية معلومات غير صحيحة أو مضللة ذات صلة باستيفاء طلب التسوية تشكل تزويراً في أوراق البنوك وفقاً لنص المادة 1/259 من قانون الجزاء ومعاقباً عليها جزائياً.

• للمزيد من المعلومات الرجاء الدخول الى الموقع الإلكتروني لإتحاد مصارف الكويت : www.kba.com.kw
• لمعرفة البنك المدير يرجى الاتصال على الرقم :22990022